الطريق نحو تجارة لا ورقية: تجربة السنغال

في عام 2004، أُنشئت شركة (GAINDE 2000) المحلية نظام النافذة الواحدة في السنغال (ORBUS) وتتولى منذ ذلك الحين تشغيله. ويجدر الذكر أنَّ هذه الشركة قد تأسست بموجب شراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن خلال مشروع التجارة اللاورقية، الذي استهل في عام 2009م، أدخلت شركة (GAINDE 2000) نظام التوقيع الإليكتروني إلى جانب تعزيز الترابط الالكتروني بين الأطراف المعنية على طول سلسلة الامداد الدولية داخل الحدود وخارجها، الأمر الذي قرّب البلاد من تحقيق بيئة تجارة لا ورقية. وقد نالت مساهمة GAINDE 2000 مؤخراً التقدير الذي استحقته عندما احتلت المركز ا لأول في جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة عام 2012.

تنفيذ النافذة الواحدة في السنغال

برزت فكرة استخدام النافذة الواحدة لتيسير المعاملات التجارية في السنغال في منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي، عندما لاحظ صناع السياسات في إدارة التجارة الخارجية، وهي قسم في وزارة التجارة، أن البيئة التجارية في البلاد غير مواتية، وأدركوا أن الوضع قابل للتحسن باستخدام تقنية المعلومات.

شكّلت الندوة التي نُظّمت برعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) عام 1994 نقطة الانطلاق لإدارة التجارة الخارجية، بدعم من وزارة التجارة، وبرنامج الأمم المتحدة المتعلق بالنقاط التجارية، للتقدم بمبادرات رسمية لتيسير التجارة. وفي هذا السياق، أُنشئت «جمعية فاعلية التجارة» (AEC) التي تتألف من ممثلين لاتحادات القطاع الخاص الرئيسة العاملة في التجارة، إضافة إلى الجمارك والوكالات الأخرى القائمة على الرقابة الحدودية، لتكون منتدىً استشارياً للتجارة والحكومة، لمساعدة إدارة التجارة الخارجية في هذا المسعى.

بناءً على توصيات جمعية فاعلية التجارة، أنشأت الحكومة السنغالية «نقطة تجارة السنغال» (TPS) في عام 1998م كهيئة مستقلة لتيسير التجارة، وإنشاء نافذة وحيدة. وعقب اتخاذ قرار إنشاء النافذة الالكترونية الواحدة (ORBUS)، أجرت نقطة تجارة السنغال دراسة بغرض:

- التعرف على حاجات وتوقعات المستخدمين المرتقبين للنافذة الواحدة من تجار، وشركات تأمين، ومسؤولي موانىء، ووكلاء تخليص، وبنوك، وجمارك، وإدارات حكومية أخرى قائمة على الرقابة الحدودية؛ و
- تحديد السمات الفنية الضرورية للنافذة الواحدة، ونموذجها التشغيلي.

أُجريت الدراسة خلال الفترة من 1996 إلى 1998م. وبينما كانت نقطة تجارة السنغال تتعرف على حاجات وتوقعات مستخدمي النافذة الواحدة الالكترونية مستقبلاً من المعلومات التي تجمعت لديها من حلقات العمل، والندوات، والاجتماعات، زار فريق من نطقة تجارة السنغال عدداً من الدول التي تملك نظم رقابة حدودية آلية. وبناءً على ما تعرفت عليه نقطة تجارة السنغال من هذه المصادر، قامت بإعداد توصيات تصف فيها حل النافذة الواحدة الذي تطابق ليس مع حاجات وتطلعات مستخدمي النافذة الواحدة مستقبلاً فحسب، وإنما أيضاً جاء ملائماً للسنغال. وقد أخذت درجة استعداد السنغال - من حيث تقنية المعلومات، والقيود القانونية والتنظيمية التي حالت دون أتمتة بعض العمليات المتعلقة بالتجارة في ذاك الوقت - أُخذت بعين الاعتبار. ثم عقدت حلقاتة عمل للكشف عن التوصيات للجمهور، أعقبها تشكيل فريق فني جيد التأهيل لإنشاء النافذة الواحدة الالكترونية. وأصبح النظام جاهزاً للاستخدام في عام 1999م.

بيد أن مقاومة الجمارك لاستخدام النظام أدت إلى تجميد المشروع من عام 2000 حتى 2002م، ثم إلى نقل إدارة المشروع من نقطة تجارة السنغال إلى إدارة الجمارك. وأيّد هذا القرار كل من وزارة الزراعة، وزارة المالية. ثم انتهى الأمر إلى إنشاء GAINDE 2000 بمقتضى شراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد أُنشئت GAINDE 2000 في عام 2002م، وكلفت باستكمال النظام ونشره وتشغيله.

وللتأكد من أن النافذة الواحدة مناسبة لأصحاب المصلحة، والجمهور، بادرت GAINDE 2000 بتنظيم أنشطة علاقات عامة شارك فيها مسؤولون ووسائط الإعلام، وبث شريط فيديو باللغة الفرنسية والولفية (لغة السنغال الوطنية). وكان أصحاب المصلحة يُبلّغون بالتقدم المحرز في تنفيذ النظام ونشره عن طريق اجتماعات دورية، وخطابات من السلطات، أو المدير العام للجمارك.

أنشات GAINDE 2000 النافذة الواحدة على ثلاث مراحل:

- في المرحلة الأولى (من فبراير 2004م إلى يوليو 2004م) أجرت GAINDE 2000 اختبار إنشاءٍ لتقييم كيفية عمل النافذة الواحدة في بيئة حية. وخلال هذه الفترة، وفرت GAINDE 2000 التدريب المجاني للمستخدمين: دورة واحدة عن أبجديات تشغيل الحاسوب للذين يعرفون تشغيله، ودورة أخرى عن تطبيق النافذة الواحدة. أما المستخدمون من منظمات كبرى، فقد دربوا في مواقع عملهم، حيث كانوا أكثر ثقة في التعامل مع التطبيق. كما أُعطيت للمتدربين كتيبات إرشادية عند نهاية فترة التدريب.
- في المرحلة الثانية (يوليو 2004م إلى فبراير 2005م) بدأت GAINDE 2000 في استخدام النافذة الواحدة بموازاة البيئة القائمة. وقامت النافذة الواحدة بمعالجة 55% من المعاملات، مما مكّن الفريق الفني التابع لـــ GAINDE 2000 من العمل على

نحو وثيق مع المستخدمين ومن المحافظة اللائقة بجودة الخدمة. كما أُنشيء مركز تيسير لتنسيق عمليات النافذة الواحدة ورصد أداء النظام.

- المرحلة الثالثة كانت تتعلق بالاستخدام العالمي للنظام، وقد بدأت في عام 2005م. ومنذ ذلك الحين، أصبح استخدام النافذة الواحدة إلزامياً.

نظراً لأن إدارة الجمارك قد اشترطت أن يتم الحصول على كل تصريح وتفويض منذ ذلك الحين فصاعداً عن طريق النافذة الواحدة، وأن الجمارك هي الجهة المشغّلة للنافذة (80% من GAINDE 2000 باتت مملوكة للجمارك)، لم تكن هناك أية مشكلة للجمارك في قبول كل التصاريح الكترونياً. ولذا، لم تكن هناك ضرورة لإصدار تشريع يأذن بتشغيل النافذة الواحدة. وكل ما فعلته الجمارك هو إصدار مذكرة رسمية بتوقيع المدير العام يبلّغ فيها كل أصحاب المصلحة قبول الجمارك بالنافذة كوسيط وحيد لجلب وإصدار التصاريح والشهادات ذات الصلة بالتجارة.

نفّذ مشروع النافذة الواحدة بكلفة إجمالية تزيد قليلاً عن 6 ملايين دولار أمريكي بين عام 1996م، و2004م. وبلغت تكاليف تشغيل وصيانة النظام نحو 1.75 مليون دولار في العام تقوم GAINDE 2000 بتمويل وتشغيل وصيانة النافذة الواحدة. أما صيانة خدم الحاسوب المركزية حيث تستضاف النافذة الواحدة فتمولها الجمارك. وهذه الخدمة تستضيف أيضاً نظام الجمارك المعروف بـــ GAINDE (وهو مختزل نحتي من الاسم باللغة الفرنسية الذي يعني «الإدارة الآلية للجمارك والمعلومات المتعلقة بالتجارة).

المضي نحو تجارة لا ورقية

منذ إنشائها عام 2004م، جرى إدخال تحسينات كثيرة في النافذة الواحدة الالكترونية، وكانت أكبر التحسينات قد أُدخلت في عام 2009م، وكانت جزءً من مشروع التجارة اللاورقية الذي مولته جزئياً آلية مناخ الاستثمار لأفريقيا (Investment Climate for Africa) وهي مؤسسة مالية مقرها في تنزانيا.

بعد الحصول على إجماع جميع أصحاب المصلحة في سلسلة الإمداد الدولية، أنشأت GAINDE بيئة تجارية لاورقية في السنغال. وكان الاستهلال في يوليو 2009م بداية إنطلاق المشروع. ودُعي كل أصحاب المصلحة لوضع خطة عمل لتكون الأساس الذي ينبني عليه العمل مع الفريق الفني. وقد تزامن ذلك أيضاً مع وجود قوانين جديدة بشأن المعاملات الإليكترونية.

يشتمل مشروع التجارة اللاورقية على مرحلتين:

ركزت المرحلة الأولى على:

- تبسيط الإجراءات التجارية القائمة؛
- تحسين الرقابة الحدودية التي تضطلع بها الهيئات غير الجمركية إلى أقصى حد ممكن؛
- ترقية معدات تقنية المعلومات؛

بينما ركزت المرحلة الثانية على:

- استحداث وحدة سداد الكتروني لنظام إدارة الجمارك؛
- ربط شركة (GAINDE) ووحدة السداد الالكتروني بالنافذة الواحدة؛
- ربط نظام مجتمع الميناء بالنافذة الواحدة للتمكين من تقاسم بيانات الشحن؛
- إدخال تطبيقات جديدة تتوافق مع التوقيع الالكتروني.

تضمنت المرحلة الثانية من مشروع التجارة اللاورقية أيضاً إنشاء ترابطية وصل بين النافذة الواحدة، ونظم المعلومات في دول أخرى. وحتى الآن أبرمت GAINDE 2000 مذكرات تفاهم مع مزوديها بهذه النظم في كل من فرنسا، وماليزيا.

ساهم قانون جمعية المعلومات، والقوانين الأخرى المتعلقة بالمعاملات الالكترونية، والتوقيعات الالكترونية، وحماية البيانات الشخصية – وجميعها أُسنتت في عام 2008 – وساهم في نجاح تنفيذ مشروع التجارة اللاورقية. وإضافة إلى ذلك، تتمتع بيئة التجارة اللاورقية في السنغال بدعم من مذكرة إنفاذ بشأن الأحكام التشغيلية لمنبر التجارة اللاورقية موقعٌ عليها من المدير العام للجمارك، ومن القرار الصادر بشأن إجراءات التجارة اللاورقية في السنغال بتوقيع رئيس الوزراء. وتأسيساً على هذه القوانين والقرارات، تكون حكومة السنغال قد قبلت المستندات الالكترونية، والتوقيعات الالكترونية بحسبانها مستندات مُلزمة قانوناً.

آخر المستجدات

ثمة جوانب إيجابية وسلبية للتطورات التي حدثت منذ عام 2014. فعلى الجانب الإيجابي، طوَّر نظام النافذة الواحدة بوابة إليكترونية للتجارة تُتيح للتجار إمكانية محاكاة عمليات الاستيراد والتصدير إضافة إلى الوصول إلى إحصاءات وقاعدة بيانات وطنية حول الأطراف المعنية في المجالين التجاري واللوجستي. وهنالك منصة لوجستية وطنية (B2B) قيد الإنشاء بغية تيسير حركة البضائع على المستويين الوطني والدون إقليمي. كما أنَّ الحكومة تستخدم خبراء شركة (GAINDE) في مجالات أخرى بهدف تحسين بيئة مزاولة الأعمال في السنغال.

أما على الجانب السلبي، فإنَّ الاخفاق في تأمين مشاركة بعض الموانئ البحرية الرئيسية فيما يتعلق بالعنصر اللوجستي لنظام النافذة الواحدة الوطني قد حد من أثره المنتظر على تنمية الاقتصاد السنغالي عموماً. ويقترن هذا العنصر، إضافة إلى عوامل أخرى، مع تراجع مركز السنغال في مؤشر البنك الدولي بشأن مزاولة الأعمال المتعلق بالمتاجرة عبر الحدود، حيث فقدت السنغال عدة مراكز خلال السنوات الثلاث الماضية. وما زالت جهود معالجة الوضع جارية على قدم وساق.

الخطط المستقبلية

من بين الخطط المستقبلية الهادفة إلى تطوير مرفق النافذة الواحدة،

التوسّع في المرفق بحيث يتيح قابلية التخاطب البيني واعتماد المستندات الإليكترونية المتبادل مع دول أخرى. أما على الصعيد الإقليمي، فثمة اهتمام كبير حالياً ببناء استراتيجيات نشر قوية عن طريق التحالف الإفريقي للتجارة الإليكترونية (AAEC) التي تبذل السنغال فيه جهوداً معتبرة.

آثار النافذة الواحدة على تيسير التجارة

لقد جعلت النافذة الواحدة المعاملات التجارية في السنغال أكثر سلاسة. كما أنها بسّطت إدارة التجارة بأن استبدلت المستندات والطلبات الكثيرة التي كانت في الماضي ضرورية للعمليات السابقة للتخليص باستمارة وحيدة متاحة على شبكة الانترنت. علاوة على ذلك، يسّرت النافذة عمليات التجارة بإرسال المعلومات التي يقدمها التجار في الاستمارة الواحدة الكترونياً إلى الهيئات العامة والخاصة المشاركة في المعاملات التجارية. وجرى تقليص الوقت الذي كان المتعاملون يمضونه في اتمام الرسميات التي تسبق التخليص، بما في ذلك إكمال طلبات التراخيص والشهادات لعملية استيراد أو تصدير بنسبة 70% من ٤ أيام إلى نصف يوم. أما الوقت المتعلق بعملية التخليص الجمركي، فقد تقلص بنسبة 50%، من 18 يوماً (بالمعدل) إلى 9 أيام فقط.

لا تقتصر فوائد النافذة الواحدة على تمكين الهيئات العامة والخاصة من تقديم خدمة أكثر جودة إلى التجار بتكاليف أقل، وإنما ساهمت النافذة أيضاً، عن طريق العمليات الأكثر كفاءة التي تقوم بها، من تحسين جباية الضرائب، والرسوم الجمركية. ويشهد على ذلك إزدياد الإيرادات الجمركية المتحصلة من 625 مليون دولار أمريكي في عام 2005م، إلى أكثر من مليار دولار في عام 2008م.

الدروس المستفادة

تشير التجارب السنغالية في تنفيذ النافذة الواحدة إلى أن الطريق الأسهل للحصول على قبول واسع من أصحاب المصلحة بالنافذة الواحدة هو التركيز على المنافع المشتركة التي يأتي بها النظام الجديد لأصحاب المصلحة، وللتجار، عوضاً عن التبعات القانونية. فالأمر الهام هو تحقيق القبول بالنافذة الواحدة من جميع أصحاب المصلحة، وإشراك كل أصحاب المصلحة منذ المرحلة الأولى من المشروع.

علاوة على الإرادة السياسية، والتزام الحكومة، ووجود وكالة قوية تقود المشروع، والقدرة على إدارة التغييرات الناشئة عن إنشاء النافذة الواحدة، فإن وجود فريق محلي مدفوع لتنفيذ المشروع هو عامل حيوي يسهم في نجاح المشروع.

المراجع:

References

- GAINDE 2000, Newsletter, Available from: http://www.senegalpaperlesstrade.com/senegal-paperless-trade/news_archiv.php
- GAINDE 2000 and Microsoft, Modernizing Customs and Trade Facilitation in Senegal (2011). Available from: http://blogs.technet.com/cfs-file.ashx/key/communityserver-blogs-components-weblogfiles/00-00-00-82-95/8637.Gainde_5F00_SO_5F00_060511_5F00_LowRes.pdf
- Ibrahima Diagne, "Senegal," UNECE Single Window Repository (2009). Available from: http://www.unece.org/fileadmin/DAM/cefact/single_window/sw_cases/Download/Senegal.pdf
- Ibrahima Diagne, "Developing a Single Window to Facilitate Trade," Investment Climate in Practice, No. 59835 (2010). Available from: https://www.wbginvestmentclimate.org/uploads/Senegalnote11.pdf
- Ibrahima Diagne, "Senegal's Transition from a Paper-Based System to a Paperless Trading System," UNNeXT Brief No. 5 (January 2011). Available from: http://www.unescap.org/unnext/pub/brief5.pdf

Contact information
Ibrahima Diagne
General Manager, GAINDE 2000
Phone: +221-77-5695128
Fax: +221-33-241724
Email: idiagne@gainde2000.sn